E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/65
21 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها: المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٢
أولا - التطورات العامة	٢ -٨	٢
ثانيا - التطورات الاقتصادية	٩ -١٥	٣
ثالثا - حالة الطوارئ	١٦-٢١	٥
رابعا - التعمير	٢٢-٤٣	٧
خامسا - دور الأمم المتحدة وأنشطتها	٤٤-٧٧	١٣
ألف - تقاسم المعلومات والدعوة	٤٨-٥٣	١٤
باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	٥٤-٦٧	١٥
جيم - تعبئة الموارد	٦٨-٧٣	١٩
دال - إدارة حالات الطوارئ	٧٤-٧٧	٢٠
سادسا - الاستنتاج	٧٨-٨٥	٢١

* E/1996/100.

96-15499 100796 100796

مقدمـــة

١ - هذا التقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملا بقرار المجلس ٤٢/١٩٩٥. وهو يغطي الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٥ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦؛ ويورد وصفا موجزا للتطورات العامة والاقتصادية، وإدارة الطوارئ والاستجابة للاحتياجات، والتقدم المحرز في مجالي التعمير والتنمية. وكذلك يستعرض التقرير دور منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التي نشأت استجابة لاحتياجات لبنان العاجلة ويستخلص عددا من الاستنتاجات في هذا الصدد.

أولا - التطورات العامة

٢ - بعد فترة من الشلل المتزايد الذي أخذ يؤثر على الاقتصاد والتعمير، تشكلت حكومة جديدة برئاسة رفيق الحريري في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥. وجاء في خطة الحكومة أن التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد في السنوات المقبلة تتمثل في تحرير جنوب لبنان والبقاع الغربي، ومواصلة التعمير، وتعزيز قطاع التعليم ودعم تنمية الموارد البشرية. ومنذ ذلك الوقت، أولت سياسة الحكومة الأولوية لتحقيق الأهداف الطموحة التي ترمي إليها خطط التعمير وللتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، مدد البرلمان ولاية الرئيس إلياس هراوي لفترة ثلاث سنوات، بصفة استثنائية ولمرة واحدة؛ وتجديد ولاية الرئيس هراوي وضع حدا لحالة البلبلة والتوتر التي سادت خلال السنة. وأبرز الرئيس هراوي، لدى استهلال ولايته الجديدة، أولويات السنوات المقبلة، وأورد المواضيع التالية، بوصفها متطلبات أساسية لتعزيز الانتعاش للخلاص من عواقب الحرب الأهلية في البلد: بذل الجهود المستمرة لكفالة الاستقرار والأمن؛ وإقامة العدل وإعادة المشردين؛ والسعي لتحقيق التنمية المتوازنة.

٤ - ومنذ أواخـــر عـــام ١٩٩٥، انصب الاهتمام على الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ومن المقرر أيضا أن تجرى في نهاية عام ١٩٩٦ الانتخابات البلدية، التي كانت قد أجريت آخر مرة في عام ١٩٦٤. وللانتخابات المحلية أهمية بالغة فيما يتعلق بتولي المجتمعات المحلية إدارة شؤونها واشتراكها في ذلك وإعادة تنشيط الإمكانات المحلية وتنميتها.

٥ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، تحقق بعض التقدم في تنفيذ اتفاق الطائف، الذي يوفر الإطار والأساس لتسوية أزمة البلد الماضية؛ ولكنه ظل قاصرا، بسبب ترك عدة عناصر أساسية بلا حسم.

٦ - وأعادت الحكومة تأكيد خيارها الاستراتيجي المتمثل في التعاون مع الجمهورية العربية السورية على أساس معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق، التي وقعها البلدان بدمشق في عام ١٩٩١. وقد اجتمع المجلس الأعلى بدمشق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وتركزت المحادثات على التعاون الاقتصادي الثنائي وعلى تعديل اتفاق تقاسم المياه المتعلق بنهر العاصي، الموقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وعلى مهل تحققت النتائج العملية لاتفاقات التعاون، على الرغم من أهمية نطاق العمل التعاوني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

٧ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت الحكومة السعي لتحقيق السلام والتنمية، بما في ذلك تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ (١٩٧٨). وأدى عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بلبنان في عملية السلام في الشرق الأوسط إلى إدامة عدم الاستقرار وأعمال العنف المتقطعة رغم أن الحوادث في جنوب لبنان كانت عديدة. وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، زادت فجأة حدة الصراع؛ وفي خلال اسبوعين، تعرض لبنان لهجمات عسكرية مكثفة واسعة النطاق. وفي نهاية الأمر، أدت مذبحة معسكر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الموجود في قانا، التي قُتل فيها أكثر من ١٠٠ شخص، إلى التوصل في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، إلى تفاهم على وقف إطلاق النار.

٨ - وقد اشترك لبنان في مؤتمر بلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط، المعقود في برشلونة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بين ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وممثلي ١٢ بلدا من بلدان البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في ذلك الاتحاد. وكان هدف المؤتمر إقامة شراكة ثلاثية - سياسية واقتصادية واجتماعية - بين الاتحاد وبلدان ذلك البحر غير الأعضاء في الاتحاد. ومنذ انعقاد ذلك المؤتمر، دار بين لبنان والاتحاد الأوروبي حوار بنّاء يرمي إلى عقد اتفاق شراكة شامل قبل نهاية عام ١٩٩٦. ومن المتوقع أن يُعطي هذا الاتفاق دفعة هامة للجهود الوطنية المبذولة للتعمير والتنمية.

ثانيا - التطورات الاقتصادية

٩ - في الآونة الأخيرة، تمثلت أهداف سياسة الحكومة في استعادة الثقة وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. ولبلوغ هدف الاستقرار الاقتصادي في الأجل المتوسط، لا تزال الحاجة تدعو إلى قيام الحكومة بتحسين المالية العامة وموازنة الميزانيات؛ وإجراء إصلاحات هيكلية هامة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وتشغيل سوق العمل فضلا عن إدارة الضمان الاجتماعي؛ وإلى العمل في مجال السياسة النقدية على تعزيز استقرار الأسعار والمصداقية وتلبية الاحتياجات المالية للاقتصاد. كما يتوقف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على رسم وتنفيذ سياسة اقتصادية واضحة، ولا سيما للقطاعات المنتجة، وعلى العمل المتضافر لمعالجة المشاكل الاجتماعية. وسيؤدي تحقيق النمو المطرد وتحسين المالية العامة واتخاذ تدابير فعالة للعمالة إلى ضمان استعادة الثقة.

١٠ - وعلى الرغم من حالة البلبلة التي سادت جزءا من الفترة المشمولة بالاستعراض، استمر الأداء الاقتصادي قويا وكانت المؤشرات المالية، على وجه التحديد، إيجابية بوجه عام في عام ١٩٩٥. وزاد سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار بنسبة ٣ في المائة. وأخذت أسعار الفائدة تنخفض بدرجة ملموسة، بعد أن حققت زيادات واضحة في الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر، وهبطت في أوائل عام ١٩٩٦ إلى المستوى (المرتفع) الذي بلغته في أوائل عام ١٩٩٥. وبلغت احتياطيات البنك المركزي ٤,٨ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في نهاية ١٩٩٥. وأظهر ميزان المدفوعات فائضا قدره ١٢٣ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، بعد أن عانى من عجز كبير قدره ٦٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥. وزاد العجز في الميزان التجاري بنسبة ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٥. وبفضل زيادة تدفقات رأس المال الداخلة التي بلغت ٦,٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة، انخفض الربط بالدولار

في حدود ضيقة، إلى ٦٠,٨ في المائة في نهاية ١٩٩٥ مقابل ٦١ في المائة قبل ذلك بعام. وقدر التضخم السنوي بما يتراوح بين ١١ و ١٣ في المائة في عام ١٩٩٥.

١١ - أما الناتج المحلي الإجمالي، الذي قدر بـ ١١,٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة، فقد زاد بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٥. وكانت هذه النسبة أقل من المتوقع، وهي سلبية بالمقارنة بنسبة الـ ٨,٥ في المائة المسجلة في عام ١٩٩٤. والعوامل الرئيسية التي تفسر انخفاض معدل النمو تتمثل في انخفاض استهلاك الأسر المعيشية والاستثمار العام بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. وتباطأ النمو خلال الربع الأول، حيث بلغ ٣ في المائة سنويا بسبب نقص الاستثمار وتراكم المخزونات. بيد أن بيئة الاقتصاد الكلي ظلت مواتية لتحقيق نمو مطرد. وفي عام ١٩٩٥، بلغت الواردات ٧ ٠٣٣ مليونا من دولارات الولايات المتحدة وبلغت الصادرات ٨٢٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، مما أسفر عن عجز تجاري قدره ٦ ٢٠٩ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وزادت الواردات بنحو ٢٢ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٤. وزادت الصادرات من ٥٧٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ إلى ٨٢٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥، أي بزيادة نسبتها ٤٤ في المائة. ويلاحظ أن عمليات إعادة التصدير تضاءلت كذلك في عام ١٩٩٥، حيث بلغت قيمتها ٢٤٣ مليونا من دولارات الولايات المتحدة مقابل ٢٨١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤، وذلك بسبب زيادة الرسوم على الصادرات، وعدم وجود مناطق حرة والافتقار إلى مرافق تصدير.

١٢ - ووصلت نسبة العجز العام في عام ١٩٩٥ إلى ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، وهو تحسن شديد بالمقارنة بمستوى منتصف العام، الذي بلغ ٥٧ في المائة. وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٦ ظل العجز العام بصورة متفاوتة في الحدود المخطط لها. وبلغ إجمالي الدين العام ٨٠٠ ٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٩٥. وبلغ صافي مجموع الدين ٧,١ من بلايين دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يقابل ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، منه مبلغ ٢٩٦ ٩ بليون ليرة لبنانية يمثل صافي الدين الداخلي ومبلغ ٢٨٢ ١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة يمثل صافي الدين الخارجي. أما مدفوعات الفوائد والمبلغ الأصلي من مجموع الدين العام كحصة في الميزانية فقد بلغت ٢٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٤ و٢٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٥، مما حد على نحو أشد من قدرة الحكومة على تكريس الموارد للاستثمار أو للبرامج الاجتماعية التي تمس الحاجة إليها. ومن الواضح أن السيطرة على العجز في الميزانية وإدارة الدين على نحو أفضل يمثلان موضوعا ذا أولوية للحكومة.

١٣ - وقد وافق البرلمان في ٣١ كانون الثاني/يناير على ميزانية الحكومة لعام ١٩٩٦. وتبلغ الإيرادات والنفقات المدرجة في الخطط ٤ ٠٢٢ بليون ليرة لبنانية و ٦ ٤٥٠ بليون ليرة لبنانية، على التوالي؛ وهي تتضمن عجزا بنسبة ٣٨ في المائة. ويعتبر العجز المخطط لفترة ميزانية عام ١٩٩٦ إيجابيا بالمقارنة بالعجز المخطط لعام ١٩٩٥، (٤٤ في المائة) وبالأداء الفعلي لعام ١٩٩٥ (٤٧ في المائة). ويستمر مشروع الميزانية في تطبيق القواعد المالية التي وضعت منذ منتصف عام ١٩٩٥ بعد أن بدأ تعذر السيطرة على النفقات العامة. وتبلغ رسوم خدمة الدين في الميزانية ٦٠٠ ٢ بليون ليرة لبنانية، أي نحو ٦٥ في المائة من الإيرادات المخططة. وتهدف ميزانية عام ١٩٩٦ إلى زيادة التقشف، وترشيد النفقات، وتعزيز الإنتاجية عن طريق تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الوطنية. وخفضت اعتمادات الإدارة العامة بنسبة تتراوح بين ١٠

و١٥ في المائة في كل وزارة تنفيذية. وستزيد الإيرادات بدرجة كبيرة بفضل اتخاذ طائفة من التدابير، وتقديم حوافز للصناعة اللبنانية، وفرض رسوم جمركية أعلى على الكماليات وهلم جرا.

١٤ - وقد ظلت حالة البلد الاجتماعية صعبة للغاية - - وهي نتيجة مباشرة للانهيار الاقتصادي الذي حدث في عام ١٩٨٤ واستمر لغاية أوائل التسعينات. إذ هبط متوسط الأجور بواقع الثلثين بين عامـــي ١٩٨٤ و ١٩٩٢. وأدى هذا إلى اختفاء الطبقة المتوسطة الكبيرة التي كانت عامل استقرار في اقتصاد البلد ومجتمعه. ويحد الارتفاع الحالي في تكاليف المعيشة من فرص حصول أفقر قطاعات السكان على الخدمات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم. واستنادا إلى تقرير أعد بتكليف من اللجنة العليا للاغاثة في عام ١٩٩٤، يعيش ٢٨ في المائة من الأسر اللبنانية على دخل شهري قدره ٦٠٠ من دولارات الولايات المتحدة (وهو خط الفقر الأعلى لأسرة مكونة من خمسة أفراد) وتعيش نسبة ٧,٥ في المائة من الأسر على دخل شهري قدره ٣٠٠ من دولارات الولايات المتحدة (خط الفقر الأدنى). ويلاحظ أن هذه البيانات تعد مؤقتة لحين إجراء تقييم متعمق للفقر.

١٥ - وقد جرت عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتعمير بتكلفة اجتماعية باهظة. وطوال الفترة المشمولة بالاستعراض، كانت تكاليف المعيشة والأوضاع الاجتماعية محل خلاف بين الحكومة ونقابات العمال، التي شنت حملة تستهدف الحكومة انتهاج سياسة انمائية اجتماعية دينامية وتعديل العناصر المكونة للأجور. ولم يُشرع حتى النصف الثاني من عام ١٩٩٥ في تنفيذ مجموعة التوصيات التي اعتمدتها الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ لإعادة تحديد مرامي عملها الاجتماعي. ولجأت قطاعات من الحركة النقابية إلى الإضراب بصورة متكررة. وفي النهاية، وافقت الحكومة على تعديل تكاليف المعيشة وعلى اتخاذ تدابير اجتماعية هامة، شملت القانون الأساسي وجدول المرتبات لأساتذة للجامعة اللبنانية والمدرسين، وتوحيد جدول مرتبات موظفي الخدمة المدنية، ومد نطاق تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإدخال تحسينات في النقل العام. بيد أن تحسين القوة الشرائية للعمال والموظفين يتوقف على تحقيق زيادات مطردة في الانتاجية التي تتطلب من ناحيتها زيادة الاستثمار. ويتوقف الاستثمار على توافر الهياكل الأساسية العمرانية والخدمات التي ستتحقق بتنفيذ برنامج التعمير. وقد تعهدت الحكومة في أوائل عام ١٩٩٦ بمواصلة العمل على تضييق فجوة العجز الاجتماعي الهام. وفي هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان أن تعالج الحكومة مشكلة استمرار تشرد عشرات الآلاف من الأسر وأن تدعم تهيئة الفرص الاقتصادية خارج مشاريع التعمير العامة ومشاريع التشييد الخاصة.

ثالثا - حالـة الطوارئ

١٦ - النازحـون: عاد ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٠ أسرة إلى قراها الأصلية في نهاية عام ١٩٩٥. ولكن ما يزال هناك عشرات الآلاف من الأسر النازحة. وتشكل حالة النزوح المستمرة هذه عاملا محتملا لزعزعة الاستقرار. وما برحت الأولوية التي وضعتها الحكومة في السنوات الماضية متمثلة في إخلاء ٠٠٠ ٦٠ مسكن شغلت بطريقة غير قانونية، وهو ما أدى إلى استيعاب معظم الأموال المتاحة. وقد واجـه تنفيذ برنامج العودة والتأهيل نفسه قيودا شديدة على الموارد. وكان عدم توافر الموارد المالية سببا في عدم إمكان تنفيذ الحملة الصيفية لعام ١٩٩٥، التي كان من المخطط لها أن تشمل ٥٠٠ ٢٢ أسرة (٢٠٠ ١٦ أسرة يشملها

التأهيل و٢٣٠ ٦ أسرة يشملها التعمير). وحتى نهاية عام ١٩٩٥، لم يُنفق سوى ٢٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، منها ١٥,٨ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لإصلاح ٨٠٠ ١٣ وحدة سكنية و٩,٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة لإنشاء ١٦٠ ٣ وحدة سكنية. وهناك ما يبرر زيادة إتاحة الموارد لصندوق النازحين التابع لوزارة شؤون النازحين، لكي تستخدم في تأهيل النازحين تأهيلا اجتماعيا واقتصاديا وإعادة إدماجهم، بالإضافة إلى تقديم التمويل بصفة عاجلة لإصلاح المساكن والتعمير. وعلاوة على ذلك، ما يزال هناك الكثير الواجب عمله لتوفير هياكل أساسية ملائمة للخدمات العامة في مناطق العودة؛ فعلى سبيل المثال، مطلوب إعادة إنشاء عشرات المدارس القروية بالكامل. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى وزارة شؤون النازحين في مجال الإدارة وتنمية القدرات.

١٧ - النفايات السامة والخطرة: عهدت الحكومة إلى اللجنة العليا للإغاثة في أوائل عام ١٩٩٥ بإعداد وتنفيذ خطة عمل لتحديد وإزالة النفايات السامة التي استوردت بطريقة غير قانونية في أواخر الثمانينات ودفِنت في مواقع مختلفة من البلد. وقد نفذت اللجنة خطة عمل من أربع مراحل. وتمثلت المرحلة الأولى في تحديد الأماكن التي دفنت فيها البراميل؛ بينما تمثلت المرحلة الثانية في استخراج هذه البراميل دون إحداث أية كارثة بيئية؛ أما المرحلة الثالثة، فشملت اختبار المواد وتحديد طبيعتها؛ بينما شملت المرحلة الرابعة التخلص من النفايات. وعقب إجراء اختبارات على المناطق المضارة، أعلنت الحكومة في تموز/يوليه ١٩٩٥ إغلاق هذا الملف. ومنذ ذلك الحين، بدأت وزارة البيئة في إجراء مسح في أنحاء البلد كافة على النفايات الخطرة، لا سيما الصناعية منها، بهدف وضع خطة وبرنامج على الصعيد الوطني، بما في ذلك تحديد إجراءات ومعايير لوضع إطار لسياسة وطنية، والرصد والمراقبة، وإنفاذ القانون، وهو ما سيتم السعي للحصول من مصادر دولية على مساعدة في تنفيذه. كما بدأت الحكومة في أوائل عام ١٩٩٦ دراسة وطنية بشأن منح الترخيص للمحاجر وإدارتها وإصلاحها.

١٨ - حالة الطوارئ في جنوب لبنان: أثَّر الصراع الذي بدأ في جنوب لبنان والبقاع الغربي في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، واستمر لمدة أسبوعين، على ما يزيد عن ١٥٠ قرية وبلدة في منطقة الصراع الرئيسية، بما فيها مدينتا صور والنبطية؛ كما أثر على مناطق أخرى من البلد، منها بيروت الكبرى وبخاصة الضواحي الجنوبية لبيروت وبعلبك. وأسفر الصراع عن نزوح ٠٠٠ ٤٠٠ شخص، استجابوا لتحذيرات الجيش الإسرائيلي المتكررة الداعية إلى إخلاء القرى والبلدات. ووجد معظم النازحين مأوى لهم لدى أقاربهم وأصدقائهم، الذين تحملوا بذلك الجانب الأكبر من عبء النزوح. ووجد ما يزيد عن ٠٠٠ ١٢٠ شخص مأوى لهم في ٤٧٠ مركزا عاما، في المدارس العامة أساسا. وظل ما يقدر بـ ٠٠٠ ٦٠ شخص في منطقة الصراع خلال الفترة التي شهدت أعمال العنف. كما أسفر الصراع عن إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية بالمنطقة عندما استهدفت مرافق الطرق والكهرباء والمياه والرى؛ وفضلا عن إلحاق أضرار بالغة بالمنازل وغيرها من الممتلكات الخاصة. وأوضح المسؤولون الحكوميون أن الهجمات العسكرية على لبنان استهدفت، من بين ما استهدفت، تحطيم الثقة في اقتصاد البلد واقتلاع جذور ما حققه البلد من إنجازات في مجال التعمير.

١٩ - وبكفاءة تولت اللجنة العليا للإغاثة إدارة عمليات الإغاثة وتنسيقها على المستوى المركزي، حيث قامت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة بالعمليات الجارية بينما قدم الجيش اللبناني الدعم السوقي. وقدم المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة لإدارة حالة الطوارئ دعما أساسيا إلى الحكومة من

أجل إدارة الطوارئ، (انظر الفقرات أدناه). وعملت القطاعات العامة وغير الحكومية، في موجة من التضامن الوطني، ليل نهار خلال فترة الأزمة من أجل الوفاء بما يحتاجه السكان النازحون والمحاصرون من احتياجات الطوارئ.

٢٠ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، بدأ سريان وقف إطلاق النار في الساعة الرابعة صباحا. وفي نهاية يوم ٢٨ نيسان/أبريل، تحققت عودة الغالبية العظمى من النازحين. ثم استكملت العودة في ٣٠ نيسان/أبريل. وفي أعقاب وقف إطلاق النار، انتقلت على الفور جهود الإغاثة الطارئة إلى جنوب لبنان. وأقامت الوزارات المعنية، وبخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة، مراكز تنسيق في صيدا وصور لمواصلة أنشطة المساعدة الإنسانية. وانضم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والمتطوعين إلى هذا التحرك صوب الجنوب، وقاموا منذئذ بتكييف عملياتهم للوضع. وقد استكملت الإصلاحات الطارئة الموجهة نحو استئناف الخدمات العامة في غضون أسبوعين، غير أنه لم يجر بعد إصلاح الدمار الأساسي.

٢١ - ويدعو التفاهم على وقف إطلاق النار، الذي اتفقت عليه الأطراف المعنية وذات الشأن يوم ٢٧ نيسان/أبريل، إلى جملة أمور من بينها إنشاء فريق استشاري تتولى تنظيمه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الوفاء باحتياجات تعمير لبنان، بما فيها الاحتياجات الناشئة عن أعمال العنف التي وقعت خلال شهر نيسان/أبريل في جنوب لبنان والبقاع الغربي. وبذلت الحكومة اللبنانية منذئذ جهودا مكثفة لتوضيح أهداف الفريق الاستشاري وتحديد نطاقه وإجراءاته. وسوف يمثل الفريق الاستشاري جهدا وطني القيادة وسيستهدف تعبئة ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة من مجموع ١٨ بليونا من دولارات الولايات المتحدة لازمة لاحتياجات برنامج الإنعاش العامة؛ وسيجري ذلك بمعدل بليون واحد من دولارات الولايات المتحدة سنويا على مدى خمس سنوات. وستخصص أساسا السنة الأولى من البرنامج للتأهيل، بينما يجري التركيز خلال السنوات التالية على التنمية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الجهد إلى إحياء المساعدة الدولية التي صدرت منذ فترة طويلة وعود بشأنها لأجل تعمير لبنان وتنميته.

رابعا - التعمير

٢٢ - تخطيط الإنعاش: إن هدف خطة الإنعاش هو جعل لبنان قوة منافسة في الاقتصاد الإقليمي والدولي، قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وجرت بتأن صياغة برنامج الإنعاش والتنمية (آفاق سنة ٢٠٠٠) وحددت له غايات ومرامي طموحة تستهدف استعادة لبنان لمكانته بين دول العالم ذات الدخل المرتفع في السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين من خلال استكمال عملية تعمير البلد أولا ثم الانخراط بعد ذلك في تنمية ذاتية الاستدامة. والخطة مرتهنة بثلاثة خطوط للعمل، هي: إعادة إنشاء الهياكل الأساسية الملائمة بشكل شامل، بما فيها الهياكل الأساسية الاجتماعية، كأساس لتحفيز تنمية القطاعات الإنتاجية؛ وتوزيع الاستثمار العام بشكل متوازن بين المناطق؛ وتشجيع تنمية القطاع الخاص من خلال زيادة المدخرات. وقد وضع الأساس لبرنامج الإنعاش والتنمية في برنامج الطوارئ للإنعاش الوطني (٢,٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) الذي اعتمدته الحكومة في عام ١٩٩٢. وركز ذلك البرنامج على الإصلاح الطارئ، على مدى ثلاث سنوات، للهياكل الأساسية والمرافق التي دمرتها الحرب.

٢٣ - وتعتبر الحكومة برنامج الإنعاش والتنمية أداة دينامية للبرمجة. فقد قام مجلس التنمية والتعمير، خلال الفترة قيد الاستعراض، باستكماله وإعادة صياغته لمراعاة الظروف المتغيرة وكذلك القيود المتصلة بالقدرة والموارد. وأجريت التعديلات بهدف تشجيع الإنعاش الاقتصادي ودعمه والاستجابة للمطالب الاجتماعية الأساسية. ويتضمن برنامج الإنعاش والتنمية الآن نفقات عامة قدرها ١٨ بليونا من دولارات الولايات المتحدة خلال فترة الـ ١٣ سنة الممتدة بين سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠٧. ولا تزال قوة الدفع الرئيسية للبرنامج مركزة على الهياكل الأساسية العمرانية، غير أن هناك مزيدا من التركيز على المشروعات ذات السمة الاجتماعية. ويشكل برنامج الإنعاش والتنمية برنامجا للاستثمار العام جرى التفكير فيه في إطار اقتصادي كلي، ولكنه لا يشتمل على أهداف ومرامٍ قطاعية معينة مدعمة من برامج قطاعية متماسكة. ويمكن تعزيز البرنامج بإدماج وتناول بُعدي بناء القدرات والتنمية البشرية المستدامة.

٢٤ - وقد وافق البرلمان بشكل تدريجي على برنامج الإنعاش والتنمية. ولم تحظ بالاستعراض والنظر المنهجيين مشاريع القوانين التسعة عشر التي قدمتها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن برامج قطاعية للموافقة عليها. وبدلا من ذلك، كانت الموافقة على البرامج والمشروعات تجري على أساس الأولوية والعجالة عند الانتهاء من التحضيرات اللازمة للتنفيذ. ووافق البرلمان، اعتبارا من آب/أغسطس ١٩٩٥، على استخدام ٣٠ في المائة من المخصصات المرصودة بموجب برنامج الإنعاش والتنمية.

٢٥ - وسوف يكتسب وجود إدارة عامة قوية كفؤة لتنفيذ المهام الأساسية الموكلة إليها، أهمية أكبر مع اقتراب انتهاء مرحلة التأهيل الطارئ. ومن ثم، فإن تأهيل الإدارة العامة وإصلاحها يكتسبان مزيدا من الأهمية. وترمي الأهداف الاستراتيجية لتأهيل الإدارة وإصلاحها إلى القضاء على الفساد، وبث إحساس أقوى داخل الخدمة المدنية بالخضوع للمساءلة، وكفالة المزيد من الفصل بين الاختصاصات السياسية والإدارية، وضمان الموارد الكافية للقطاع الحكومي لجذب الموظفين الأكفاء أو الاحتفاظ بهم والاضطلاع بمسؤولياتها على نحو يتسم بالاقتدار، والتحول من فلسفة الإدارة العامة البيروقراطية الحالية التي تنحو نحو فرض الرقابة إلى أخرى تركز على الخدمة والنتائج.

٢٦ - وتستند الاستراتيجية الحكومية لبلوغ هذه الأهداف وتعزيز الإدارة العامة إلى نهج عملي مركَّز مرحلي. والهدف من وراء ذلك هو التصدي، في غضون فترة الثلاث سنوات، للاحتياجات العاجلة اللازمة لشتى الوحدات الإدارية وتأهيل هذه الوحدات بحيث تصل إلى مستوى التشغيل الأساسي، الأمر الذي يمكنها من معالجة العمليات اليومية لأي كيان عام معالجة فعالة، بينما تُعِد في الوقت ذاته العمل الأساسي اللازم لإصلاح الإدارة بكاملها إصلاحا شاملا أكثر إحاطة. والبرنامج الوطني للإصلاح الإداري هو الوسيلة الأساسية لإجراء عملية التأهيل؛ وكان ذلك البرنامج قد صُمم وأعِد بدعم رئيسي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدر مجموع تكاليف ذلك البرنامج الوطني بـ ١٢٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وذلك يشمل ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لإصلاح الحيز المكتبي والمباني، الذي يقوم بتنفيذه مجلس الإنماء والإعمار؛ و ١٩,٨ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للحواسيب والمعدات؛ و ٣,٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة للأثاث؛ و ٢٣,١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للمركبات، و ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للتدريب، و ٣٩,٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للخدمات الاستشارية. وكان البرلمان قد وافق في عام ١٩٩٥ على تنفيذ هذا البرنامج.

٢٧ - كذلك شهدت الفترة قيد الاستعراض تطورات هامة، حيث قامت الحكومة بالدعاية للنهج والخيارات المعدة لإحياء وتنمية التجمعات الساحلية الأساسية وضواحيها من الناحية الحضرية وبتعزيز هذا النهج وهذه الخيارات. وفي سياق إعادة تخطيط وتنمية بيروت الكبرى حضريا، عقب موافقة البرلمان في عام ١٩٩٤ على مشروع لإعادة تنمية الضواحي الجنوبية لبيروت، وافق مجلس الوزراء في تموز/يوليه ١٩٩٥ على إنشاء شركة مختلطة، اسمها "اليسّار"، لتنفيذ برنامج الأشغال العامة وإعادة بناء المساكن، قدرت تكلفته ببليونين من دولارات الولايات المتحدة. وبعد إنشاء الشركة وضع، خلال الفترة قيد الاستعراض، مفهوم تطوير المشروع وتصميمه فضلا عن عدد من المسوح الأساسية.

٢٨ - كما وافق مجلس الوزراء في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على إنشاء الشركة اللبنانية لإنماء الساحل الشمالي لمدينة بيروت، على أن تكون شركة عقارية مملوكة للقطاع الخاص برأسمال قدره ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منشأة لتنمية المنطقة الساحلية شمال بيروت، لتشمل أمكنة تجارية وسكنية، وأمكنة للمناطق الحرة، وموقعا للنفايات الصلبة ولمعالجة المياه المستعملة، ومنطقة تنقل إليها صهاريج تخزين المنتجات النفطية ستعد من خلال استصلاح الأراضي. كما ستتولى الشركة إكمال استصلاح الأراضي المطلة على البحر بمساحة إجمالية تبلغ ٤ ملايين متر مربع، وتنمية المنطقة الموسعة، بما في ذلك التشييد والبُنى الأساسية والاستئجار والاستثمار والإدارة والصيانة. ووافق مجلس الوزراء في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على إنشاء شركة لبنانية مملوكة ملكية خاصة، لتنمية ساحل مدينة صيدا، برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تعمل على غرار الشركة اللبنانية لإنماء الساحل الشمالي لمدينة بيروت. وستكون الشركة اللبنانية لتنمية ساحل مدينة صيدا مسؤولة عن تنمية المنطقة الساحلية الواقعة جنوب صيدا، بما في ذلك إنشاء ميناء جديد ومنطقة أعمال مجاورة له.

٢٩ - واحتفظت الحكومة بسلامة الرؤية والتركيز والتصميم في مُضيِّها لإنجاز المخطط الرئيسي والإعداد للبرامج والمشاريع اللازمة لخطط الإنعاش الطموحة. ولقد حاولت الحكومة أن تعالج القيود المالية وطوارئ إدارة الدين، وبذلت جهودا كبيرة بهدف تهيئة وتحسين مناخ يساعد على التعمير والتنمية، بوسائل تشمل استخدام إطار ملائم لسياسة الاقتصاد الكلي، وترتيب الإصلاحات القطاعية والإدارية؛ وإنشاء إطار قانوني وتنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص. وقد زاد أثر حالة الطوارئ وما نتج عنها في الجنوب اللبناني في نيسان/أبريل عام ١٩٩٦ من أهمية وإلحاح القيام باستعراض متعمق لعملية تحديد الأولويات والمراحل الزمنية لبرنامج الاستثمار العام، وأهمية وإلحاح إسهام الإصلاح المالي من خلال ترشيد النفقات المتكررة، وصقل آلية استعادة التكلفة، وما إلى ذلك.

٣٠ - التنفيذ: تحقق قدر طيب من التقدم في التنفيذ خلال فترة الاستعراض. وأظهر التقرير المرحلي الرابع الذي نشره مجلس الإنماء والإعمار في آب/أغسطس ١٩٩٥ أن عملية التعمير قد تسارعت في قطاعات كثيرة. وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٩٥، تم الاتفاق على عقود للتشييد والإمداد قيمتها ٢,٦ مليارات من دولارات الولايات المتحدة، دفع منها ٤٤٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وبالمقارنة، فإن إنفاق مجلس الإنماء والإعمار على التعمير في عام ١٩٩٤ قد قُدر بـ ٣٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكان توزيع العقود على القطاعات حسبما أجازه ذلك المجلس في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٥ كما يلي: الهياكل الأساسية العامة: ٦٤,٣ في المائة، والهياكل الأساسية الاجتماعية: ٨,١ في المائة، والخدمات

العامة: ٦,٦ في المائة، والقطاعات الإنتاجية (بما فيها المطار والموانئ بشكل أساسي): ١٦ في المائة؛ والمباني العامة والمؤسسات: ٥ في المائة. أما المؤسسات المستفيدة بصورة رئيسية، فهي: الكهرباء (٩١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تم التعاقد عليها)، والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (٥٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، والمطار والموانئ (٤١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). ولا يقدم التقرير المرحلي الخامس الصادر عن مجلس الإنماء والإعمار، في آذار/مارس ١٩٩٦، بيانات شاملة عن الالتزامات الكلية أو الالتزامات القطاعية؛ إلا أنه يتيح استنتاج الالتزامات الإضافية المقطوعة فيما بين آب/أغسطس ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٦. وقد بلغت الالتزامات الجديدة خلال تلك الفترة ١٦٨,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، خُصص منها ٤٦,٧ مليون دولار للمباني الحكومية و٤٠,١ مليون دولار للكهرباء و٣٩,٧ مليون دولار للطرق العادية والطرق السريعة و٢٣,٩ مليون دولار للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٣١ - تم إنجاز عدد من عناصر برنامج التأهيل الطارئ، كما بدأ العمل في عشرات المشاريع الجديدة حسبما هو مخطط في الفترة قيد الاستعراض. واستكمل إصلاح محطات الكهرباء وخطوط نقل الكهرباء وكُفل الإمداد المتواصل بالكهرباء اعتبارا من نهاية عام ١٩٩٥. واستُكمل أيضا إصلاح المدارس العامة، ومباني الإدارة، والمدارس التقنية والمهنية، والجامعة اللبنانية في حدث. أما المشاريع الداخلة في قطاعات الصحة العامة والإمداد بالمياه فلا تزال شاهدا على نشوئها من رحم برنامج التأهيل، بل وأحرزت قدرا طيبا من التقدم؛ وهذا ينطبق بدرجة أقل على المياه المستعملة وعلى النفايات الصلبة.

٣٢ - وقد سجل تنفيذ مشروع تعمير منطقة وسط بيروت، الذي بدأته في عام ١٩٩٤ الشركة اللبنانية لإعمار وإنماء وسط بيروت، المملوكة للقطاع الخاص، تقدما مرضيا خلال الفترة قيد الاستعراض. ويجري العمل في تشييد الهياكل الأساسية العامة حسبما هو مقرر، كما يجري إصلاح المباني التاريخية والمباني الأخرى المقرر ترميمها. وقد عهد مجلس الوزراء في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى مجلس الإنماء والإعمار بأن يبدأ في طرح العطاءات لمشروع الشركة اللبنانية لتنمية الساحل الشمالي لمدينة بيروت وأن يشرف على تنفيذ الأشغال.

٣٣ - وكان الأداء خلال فترة الاستعراض نتيجة لموالاة التعزيز للقدرة الإدارية لمجلس الإنماء والإعمار، مما عوض بصورة جزئية استمرار الضعف الهيكلي التنفيذي للوزارات والوكالات المستقلة ذاتيا. واتخذ المجلس المذكور تدابير على الصعيدين المركزي والميداني لضمان كفاية الإشراف على أنشطة التعمير ورصدها ومراقبتها. وقد يسهم الدعم الرامي إلى تحسين قدرة الأطراف المعنية في إدخال مزيد من التحسين على الأداء. إلا أن الأمر يتطلب سنوات كثيرة من الجهد الدؤوب لتحقيق النتائج المرجوة. ومن الأمور الأساسية، للحفاظ على الثقة الدولية، مواصلة اتباع الإجراءات الواجبة في التخطيط والتصميم وفي الترتيبات التعاقدية والمالية.

٣٤ - من المتوقع حدوث تقدم متواصل في عدد كبير من المشاريع التي بدأت في الماضي القريب، وأن يبدأ العمل في مشاريع جديدة متعددة في عام ١٩٩٦. ويشدد التقرير المرحلي الخامس لمجلس الإنماء والإعمار تشديدا واضحا على المشاريع المنفذة في القطاع الاجتماعي وعلى التنمية المتوازنة. وهذا يعني

ضمنا أن المشاريع الداخلة في قطاعات التعليم، والصحة، والنقل العام، والإمداد بالمياه للاستعمال المنزلي، والبيئة، ستتلقى أولوية أكبر؛ ويؤمل أن يقدم في الوقت نفسه دعم أكثر لعملية إعادة المشردين. غير أن أعمال مجلس الإنماء والإعمار ستواصل تأكيدها على تعمير وتنمية الهياكل الأساسية العامة، ولا سيما الطرق، والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن المحتمل أن يتم إشراك القطاع الخاص في هذه القطاعات. واستمرار الزخم في نشاط التعمير مشروط بتعبئة الموارد المالية الكافية وإتاحتها.

٣٥ - التمويل: يمثل تمويل مشاريع برنامج الإنعاش والتنمية اعتبارا رئيسيا. وذلك التمويل يشمل مزيجا من التمويل الخارجي، والتمويل من القطاع الخاص (المحلي والأجنبي كليهما)، والتمويل الحكومي. والمبادئ التوجيهية الرئيسية لاستراتيجية التمويل التي اعتمدها مجلس الإنماء والإعمار هي عدم اللجوء إلى التمويل بالعجز، وكفالة عدم تعريض انتعاش القطاع الخاص للخطر. ومن المهم إذن تعبئة المزيج التمويلي الصحيح وتخصيصه للنوع السليم من المشاريع. وتأمين الحصول على مزيد من التمويل الدولي هو حجر من أحجار الزاوية في الاستراتيجية التمويلية للحكومة.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل مجلس الإنماء والإعمار جهوده لاستثارة اهتمام المانحين ولتعبئة الموارد لأجل التعمير، وبصورة رئيسية من خلال الاتصالات الثنائية مع المانحين ومصادر التمويل (المِنح والقروض الخارجية، وتمويل المقاولين، وإصدارات السندات الأوروبية وخطط البناء ثم التشغيل ثم النقل). وحققت جهود السلطات الوطنية لتعبئة موارد تتلاءم مع ضخامة احتياجات برنامج التعمير نجاحا نسبيا، ولا سيما إذا وضعنا في الاعتبار الأحوال الصعبة السائدة فيما يتعلق بالمساعدة الخارجية. ووفقت السلطات الوطنية في تعبئة تمويل محدود من المنح المخصصة الأغراض والحصول على قدر ضخم من المساعدات الميسرة الشروط من وكالات التمويل الثنائية العربية والمصارف الإنمائية العربية. وقد وقّعت فرنسا مع لبنان على بروتوكولات ثنائية قيمتها ٣٠٦ مليارات فرنك فرنسي في عام ١٩٩٥، وأخرى قيمتها ٥٠٠ مليون فرنك فرنسي في نيسان/أبريل عام ١٩٩٦ وأعادت إيطاليا برمجة بروتوكولها المالي الثنائي لعام ١٩٩٣ في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وتُخصص فرنسا وغيرها من المانحين الثنائيين الغربيين الرئيسيين ميزانيات سنوية محددة للتعاون الإنمائي مع لبنان. وقد بذل مجهود خاص خلال فترة الاستعراض لاستثارة اهتمام المانحين الذين لم ينشطوا بعد في لبنان؛ واستجابت اليابان وكندا وبدأتا الإسهام في برنامج التعمير.

٣٧ - وتواصل الجهات المانحة المتعددة الأطراف، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إتاحة المساعدة للبنان بموجب برامج متعددة السنوات. وقد ظلت منظومة الأمم المتحدة ملتزمة التزاما قويا بدعم جهود الحكومة. ويعتبر الدعم القوي المتواصل الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي لبرنامج الانتعاش دلالة إيجابية رئيسية. وتستكشف السلطات الوطنية سبل الحصول على التمويل الدولي، للمساعدة التقنية وللاستثمار على السواء من الصناديق والبرامج المنشأة للتصدي لمسائل أو مواضيع محددة، ومن بينها الصناديق الداخلة في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي وبرامجه الجديدة المخصصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وصندوق البيئة العالمي وبرنامج المساعدة التقنية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وما إلى ذلك. وتوجد إمكانات لم تستغل بعد لإقامة برامج للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب.

٣٨ - اتخذت الحكومة أيضا مبادرة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض للتحري عن إمكانيات التعاون الاقتصادي، بما فيه الاشتراك في برنامج التعمير، مع بلدان أوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية وعدد من الاقتصادات النامية الرئيسية، من بينها الأرجنتين، والبرازيل، وتركيا، وماليزيا. وبعد أن جمعت الحكومة بنجاح ما قيمته ٤٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من السندات الأوروبية، استفادت مرة ثانية من السوق الدولية وأصدرت سندات أوروبية قيمتها ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٥ وسندات أوروبية بـ ١٠٠ مليون دولار في أيار/مايو ١٩٩٦. وتبين سرعة طرح هذه الإصدارات ثقة المجتمع المالي الدولي في اقتصاد البلاد وفي برنامج الانتعاش.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت الحكومة جهودها لوضع إطار قانوني وتنظيمي لسوق مالية. وقد أدى المصرف المركزي دورا قياديا في تطوير عمليات السوق ومنتجاتها. وأعيد افتتاح سوق الأوراق المالية في بيروت للعمل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويجري الإعداد لإنشاء سلطة عليا لمراقبة السوق. وتشمل الأهداف الرئيسية لعام ١٩٩٦، كما تبينها إدارة المصرف المركزي، تشجيع تحويل رؤوس الأموال إلى لبنان وتنمية هذه التحويلات، وتشجيع إنشاء المصارف الاستثمارية وإعادة تنشيط عمليات الشركات المالية.

٤٠ - ووفقا لما جاء في التقرير المرحلي الخامس لمجلس الإنماء والإعمار، بلغت قيمة التمويل الأجنبي المكفول المخصص للانتعاش ٧٢٩,٥ ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦، بالمقارنة بـ ٤٨١ ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في آب/أغسطس ١٩٩٥. ويشمل المجموع ٣٣١ ٢ مليون دولار على شكل قروض (٨٥,٤ في المائة (٣٣,١ في المائة قروض ميسرة، و ٥٢,٣ في المائة أنواع أخرى من القروض) و ٣٩٩ مليون دولار (١٤,٦ في المائة) على شكل منح)). ولا تشمل هذه الأرقام الإيرادات المتأتية من ثلاثة إصدارات للسندات الأوروبية في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. أما مصادر التمويل الرئيسية الأربعة لبرنامج الانتعاش، والتي تمثل أكثر من نصف مجموع التمويل المكفول، فهي البنك الدولي (١٥ في المائة)، وإيطاليا (١٥ في المائة)، مصرف الاستثمار الأوروبي (١٣ في المائة) والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٣ في المائة). وتمثل مساهمة منظومة الأمم المتحدة نحو ١٠ في المائة من مجموع المنح المتاحة في نهاية عام ١٩٩٥.

٤١ - وكما أشير، كانت هناك التزامات هامة من قبل البنك الدولي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بما في ذلك عدد من منح المساعدة التقنية على نطاق صغير لإعداد المشاريع، واتفاقات القروض للنفايات الصلبة/الإدارة البيئية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، والتأهيل الإداري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وتأهيل الطرق وتطويرها في نيسان/أبريل ١٩٩٦ (٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وتمديد قرض عام ١٩٩٣ في أيار/مايو ١٩٩٦ (١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

٤٢ - وفيما يتعلق بتمويل برنامج الإصلاح الإداري الوطني، حصلت تطورات خلال فترة الاستعراض عندما تجمع عدد من الجهات المانحة لدعم أهداف البرنامج. وفي أعقاب المساعدة الأولية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكندا (للإعداد للإصلاح الإداري) وفرنسا (تدريب العاملين في الخدمة المدنية)، وبالإضافة

إلى الموارد التي أتاحتها الحكومة اللبنانية، تم التوقيع على اتفاقيات بقروض مع البنـــك الدولي (٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لتقديم تكنولوجيا المعلومات، وإجراء تعداد للخدمة المدنية وموالاة دراسة الإصلاح الإداري، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وسيتم التوقيع على اتفاقية لمنحة كبيرة قدرها ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٤٣ - ويواصل المصرف لمركزي اللبناني بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار ووزارة المالية، رصد المؤشرات المالية ومؤشرات الدين بهدف الحفاظ على وجود توازن ملائم بين إيقاع التنمية والاحتياجات المالية. وهذا يضمن الوفاء بالالتزامات إزاء التمويل المناظر وتسديد القروض الخارجية بشكل سلس.

خامسا - دور الأمم المتحدة وأنشطتها

٤٤ - ما زالت صورة الأمم المتحدة في لبنان متأثرة بقرار مجلس الأمن ٤٢٥، المعتمد في عام ١٩٧٨ ولم ينفذ بعد. وأدت هذه الحالة إلى صرف الاهتمام الوطني عن الدعم الكبير الذي تقدمه للتنمية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في لبنان.

٤٥ - والهدف الاستراتيجي الذي يجب أن تحققه منظومة الأمم المتحدة في لبنان ينبغي النظر إليه وتصوره من منطلق كونه نظاما فعالا كفؤ مؤلفا من مؤسسات تابعة للأمم المتحدة تعمل معا لاحراز تقدم في تنمية تشاركية مستدامة تعالج شواغل الناس وتلبي احتياجاتهم. ويجري السعي لتحقيق هذا الهدف بتعبئة الموارد والالتزام بتقديمها في سبيل التنمية البشرية المستدامة. وفي هذا الصدد، نظم المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة والحكومة وغيرهما من الشركاء الانمائيين حلقة عمل في أيار/مايو ١٩٩٥ لاستعراض دور كل واحد منهم في التنمية ومناقشته، ولتحديد الاطار للدعم ذي الأولوية الذي تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتحديد الخيارات المتصلة بذلك. وشكلت حلقة العمل وتوصياتها حدثا بارزا في عملية تعزيز التعاون مع الحكومة وغيرها من الشركاء الانمائيين؛ كما مثلت أساسالإعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية.

٤٦ - وبعد ذلك، بدأ برنامج الأمم المتحدة الانمائي في النصف الثاني من عام ١٩٩٥، بالدعم الذي قدمته مؤسسات الأمم المتحدة، عملية دعوة إلى تنفيذ التنمية البشرية المستدامة على الصعيد الوطني ودعمه (انظر أدناه). ومن شأن هذه العملية أن تساعد إلى حد كبير على تمتين الصلات مع الشركاء الانمائيين، لا سيما النظراء الحكوميين الوطنيين، وعلى الاسهام في وضع البرامج.

٤٧ - وتدعم منظومة الأمم المتحدة في لبنان تحقيق الأهداف والبرامج الوطنية في مجال تعمير لبنان وتنميته. وما زال المنسق المقيم للأمم المتحدة يستحدث، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في لبنان والناشطة فيه، ومن خلال مختلف الآليات الرسمية والترتيبات غير الرسمية، أدوارا مختلفة تستتبع إسداء المساعدة الاستشارية الرفيعة المستوى الى الحكومة بشأن مسائل رئيسية، من بينها تجديد المؤسسات والتنمية الاجتماعية والبيئة؛ وتعزيز تقاسم المعلومات والدعوة، بما في ذلك تأييد

المواضيع العالمية وبرامج العمل الدولية؛ ودعم إدارة حالات الطوارئ؛ وتنفيذ برامج الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية؛ وتعبئة الموارد.

ألف - تقاسم المعلومات والدعوة

٤٨ - تواصل لجنة التنسيق التابعة للأمم المتحدة ولجنة التنسيق بين المانحين توفير المنتديات اللازمة لتبادل المعلومات والآراء والخبرات. وقد ظل نظام تحليل التعاون الانمائي، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يستكمل باستمرار وتمت توسعته؛ وهو نظام يستند إليه "تقرير التعاون الانمائي" السنوي، الذي نشر ووزع في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٥. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٦، وافق البرنامج الانمائي على دعم انشاء برنامج لشبكة تنمية مستدامة. ووافقت الادارة المركزية للاحصاء في الربع الثاني من عام ١٩٩٦ على وضع قاعدة بيانات وطنية لأجل التنمية البشرية المستدامة، تشمل سلسلة المؤشرات المتصلة بذلك.

٤٩ - واشتملت الدعوة إلى التنمية البشرية المستدامة ودعمها أثناء الفترة قيد الاستعراض على حلقات دراسية بشأن مفهوم التنمية البشرية المستدامة ونهجها، قدمت للشركاء الانمائيين على صعيد الحكومة، وصعيد المجتمع المدني وصعيد وسائط الاعلام. كما تضمنت أعمالا تحضيرية لاصدار نبذة عن التنمية البشرية في لبنان، من المقرر نشرها في تموز/يوليه ١٩٩٦. وتعتبر بمثابة تقرير وطني عن التنمية البشرية تتولى إعداده جهة نظيرة وطنية. وستكون النبذة المتعلقة بالتنمية البشرية في لبنان باكورة تليها مبادرات أخرى، من بينها دعم السياسات العامة، والبحوث والدراسات وتبادل الخبرات الناجحة، وما إلى ذلك.

٥٠ - كما تمت الدعوة تأييدا للمواضيع العالمية وبرامج الأعمال الدولية. وقدمت شتى مؤسسات الأمم المتحدة في لبنان دعما ذا شأن لإعداد الاسهامات الوطنية في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني): مؤتمر قمة المدن. ويقدم الدعم اللازم لكفالة ترجمة برامج الأعمال الدولية إلى إجراءات وطنية. وفي هذا الصدد، تنظر الحكومة في إنشاء لجنة وطنية للتنمية الاجتماعية، تقوم بأعمال متابعة برامج أعمال المؤتمرات الدولية الأخيرة. وسيجري التوسع في فرق عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بشتى جوانب برامج الأعمال العالمية، وذلك بهدف استيعاب الشركاء الوطنيين.

٥١ - ولقد نفذ برنامج دعوة رئيسي متعلق بالمسائل الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبمشاركة الجنسين في التنمية في إطار المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. واستهدفت الأنشطة خلق الوعي والالتزام لدى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والجمهور بصفة عامة، وتشجيع إشراكهم في الأنشطة التحضيرية من جهة، وتعبئة وسائط الإعلام وتوفير التدريب لها من جهة أخرى. وعلى سبيل المتابعة لتوصية وردت في خطة العمل الوطنية لدور المرأة في التنمية، أنشئ في مطلع عام ١٩٩٦ مكتب تنسيق رسمي بمكتب رئيس الوزراء، بغرض تنسيق المبادرات، واجراءات السياسة العامة والأنشطة التنفيذية في إطار نهج متكامل. وطلب إلى المنظمات الدولية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم إلى هذا المكتب الرسمي القائم بالتنسيق الذي سوف يستهدف إلغاء التمييز ضد المرأة اللبنانية.

٥٢ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دعوتها لصالح حقوق الطفل واضطلعت باستعراض لمنتصف العقد تناول أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠ وغاياته، وأفيد فيه عن إحراز تقدم لا بأس به في لبنان. وواصلت اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان والطفل، بدعم من اليونيسيف، رصد حقوق الطفل وحقوق الانسان. كما كان عمل اللجنة أساسا لقرار اتخذه البرلمان بشأن سن الالتحاق الإلزامي بالمدرسة.

٥٣ - وشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[1]، من خلال لجنة السكان الوطنية ومن خلال تحديده لمشاريع جديدة. وواصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي دعمه للحكومة، لا سيما وزارة البيئة، في الجهود التي تبذلها لاعتماد استراتيجية وبرنامج أعمال وطنيين للبيئة والتنمية. وثمة اقتراح أعد بدعم من البنك الدولي ما زال قيد الاستعراض والبحث.

باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٥٤ - غطت برامج الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالاستعراض عددا كبيرا من المجالات واتسمت بنطاقها الواسع. فقد بلغت المصروفات في عام ١٩٩٥ ما مقداره ١٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة بعد أن كانت ١٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤. ولا يشمل هذان الرقمان منح المساعدة التقنية (وقدرها ٢,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة (على أساس الالتزام)) ومبالغ القروض التي قدمها البنك الدولي في عام ١٩٩٥ (٥١,٣ مليونا من دولارات الولايات المتحدة). وشاركت في برامج الأنشطة التنفيذية منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بما فيها منظمات غير ممثلة في لبنان؛ ومن تلك المنظمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمنظمة العالمية للسياحة. وكانت هذه المساعدة في مجموعها في صورة منح وكان أكثر من ثلثيها مخصصا للمساعدة التقنية. وتقدم منظومة الأمم المتحدة نسبة لا تتجاوز ١٥ في المائة من مجموع المساعدة التقنية كمنح. وتؤيد الحكومة زيادة تركيز الموارد وتوجيهها من أجل تحقيق أعظم تأثير ممكن. ونظرا لضخامة الاحتياجات فيما يختص ببناء القدرات وغيرها من صور المساعدة التقنية، أكدت الحكومة مرارا ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بزيادة الموارد المخصصة لهذا الغرض، وطلبت أن تقدم الأوساط المانحة دعما خاصا في هذا الصدد عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أكبر مقدم للمساعدة التقنية بين منظمات الأمم المتحدة. واستنادا إلى بيانات أولية عن عام ١٩٩٥، بلغت النفقات ٤,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، ووزعت بصورة تناسب مواضع تركيز البرنامج القطري، وهي كما يلي: تأهيل الإدارة العامة، ولا سيما الإدارة الاقتصادية ومؤسسات الرقابة (٠,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة)، وإعادة البناء الاجتماعي (١,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة)، والتنمية الاقتصادية المتوازنة (١,٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة)، ولا سيما بالنسبة إلى التنمية المتكاملة لمنطقة بعلبك - الهرمل؛ وصُرف أيضا ما مقداره ٠,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لتأهيل المديرية العامة للطيران المدني.

٥٦ - وفضلا عن ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية قيمتها ٣,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لبرنامج يضم مؤسسات اجتماعية سكنية ومراكز رعاية صحة الأم والطفل، ومقاصف مدرسية. وصرفت اليونيسيف مبلغا قدره ٢,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لتمويل أنشطة تنفيذية فيما يتعلق ببرنامج التعاون التابع لها المضطلع به في مجالات الرعاية الصحية الأولية، والتعليم الأساسي، ونوعية المياه، في إطار تمكين الأمهات والتصدي للفوارق بين المناطق عن طريق وضع بيانات خط أساس. وبناء القدرات الوطنية، وتشجيع التعاون بين الوكالات. وصرف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٥ مبلغا قدره ١,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لبرامج تقليل الطلب على المخدرات ودعم التنمية المتكاملة للمناطق التي كانت ضالعة في إنتاج المحاصيل غير المشروعة. وصرفت منظمة الصحة العالمية مبلغا قدره ١,٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لأغراض تقديم المشورة في مجال السياسة العامة والمساعدة على التخطيط الصحي، ودعم تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي، ولتعزيز البرنامج الوطني للرعاية الصحية الأولية وما إلى ذلك. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه لتنفيذ مسح المساكن والسكان، ولتعزيز الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تقديم دعمها المؤقت لتأهيل البحث الزراعي وشبكة الخدمات الزراعية.

٥٧ - التجديد الإداري والإدارة الاقتصادية: تركز برامج الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة من أجل التنمية في لبنان على تحقيق عدد من الأهداف المواضيعية، وهي مركزة في قطاعات مترابطة. ويتصل أول مجالات التركيز بتجديد الإدارة العامة، ومتابعة الدعم الرائد الذي قدمه البرنامج الإنمائي للحكومة في السنوات الأولى من هذا العقد. وبعد أن قاد البرنامج الإنمائي عملية صياغة البرنامج الوطني للإصلاح الإداري أوكلت إليه مهمة إدارة وتنسيق تنفيذ البرنامج الذي بدأ في عام ١٩٩٥. ونظرا لأن برنامج الإصلاح أصبح يقوم الآن على أسس راسخة، يوجه البرنامج الإنمائي دعمه حاليا بالتدريج إلى بناء القدرات اللازمة للإصلاح الإداري. وفي الإطار العام للبرنامج الوطني للإصلاح الإداري، يتولى البرنامج الإنمائي دعم عملية تأهيل وزارة رئيسية، هي وزارة المالية. ويُقدم هذا الدعم في إطار برنامج ينطوي على استراتيجية محددة تحديدا عموميا تتصل بالمشاريع اتصالا غير وثيق. ويقوم البرنامج الإنمائي بإدارة برنامج الإصلاح وتنسيقه كما يزوده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأونكتاد بالدعم التقني والمالي. كذلك، يمده عدة مانحين آخرين بالدعم المالي وقد أثبت البرنامج وجوده كأساس للتعاون مع ما يتصل به من أنشطة ومبادرات أخرى على صعيدي السياسة العامة والمشاريع، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية التجارة وشؤون الحكم. وقد زاد دعم البرنامج الإنمائي لوزارة المالية زيادة كبيرة في الفترة المشمولة بالاستعراض، حيث وصل مستواه إلى نحو ٣,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. كما تقدم منظمات الأمم المتحدة الدعم لتأهيل وتطوير عدد من الوزارات والوكالات الرئيسية الأخرى، بما فيها الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة التعليم ووزارة الزراعة ووزارة الصحة.

٥٨ - إصلاح الهياكل الاجتماعية: ظلت الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية تركز على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى إعادة النازحين إلى قراهم الأصلية وإعادة دمجهم في مجتمعاتها. وقد جدت تطورات مهمة وأحرز قدر كبير من التقدم أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية. فقد أخذت السلطات الوطنية باستراتيجية جديدة لتحقيق التوازن بين الرعاية العلاجية والرعاية الوقائية؛ ونفذ في عام ١٩٩٥ برنامج وطني للرعاية الصحية الأولية اعتمد في تمويله على ميزانية

كبيرة قدمتها منظمة الصحة العالمية وسيجري تعزيزها في السنوات القليلة القادمة بعوائد قرض مقدم من البنك الدولي للقطاع الصحي تمت الموافقة عليه مؤخرا. وواصلت اليونيسيف معتمدة على الدعم التقني من منظمة الصحة العالمية، تنفيذ طائفة كبيرة متنوعة من برامج دعم الرعاية الصحية الأولية (صحة الأم والطفل، والعقاقير الأساسية، ومكافحة أمراض الإسهال، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، وبرنامج التحصين الموسع. وحققت حملات التلقيح، التي جرى القيام بها بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، نتائج طيبة جدا. فنسبة الأطفال الملقحين باللقاح الثلاثي (لقاح الخناق والكزاز وشلل الأطفال) تبلغ حاليا ٨٠ في المائة. وقامت وزارة الصحة في تموز/يوليه ١٩٩٤ بحملة وطنية للتحصين ضد مرض شلل الأطفال الذي اختفى تقريبا منذ ثلاث سنوات، وذلك بسبب اكتشاف إصابتين جديدتين بالمرض في مطلع العام المذكور. ولم يُستأصل مرض الحصبة بعد، ولا سيما في بعض مناطق شمال لبنان. وتندرج عمليات منظمة الصحة العالمية بصورة مناسبة تماما في إطار البرامج الحكومية؛ ويقدم قدر كبير من الدعم في مجال تقديم المشورة إلى الجهات العليا فيما يتعلق بالسياسة العامة، إلى جانب الدعم المقدم لأغراض بناء القدرات بأشكال شتى من نقل الخبرة والمعرفة.

٥٩ - وبناء على مبادرة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، نظم في مركز البحث والتطوير التعليمي حلقة دراسية ومؤتمر وطني (عقد بالاشتراك مع البنك الدولي) في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، على التوالي بشأن إصلاح قطاع التعليم وتطويره في لبنان. والمجال مهيأ حاليا لصياغة وتنفيذ برنامج وطني لتحديث التعليم الأساسي وتطويره في لبنان. وقد بادر البرنامج الإنمائي فعلا، بالتعاون مع اليونسكو، إلى إعداد إطار برنامجي ووثيقة لدعم البرامج. وسيحتاج التنفيذ إلى إسهامات من مانحين آخرين. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن البرنامج الإنمائي واليونسكو والبنك الدولي قد اتفقوا في منتصف عام ١٩٩٥ على مساعدة مشاريعية بمبلغ قدره ٠٠٠ ٠٤٥ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل تأهيل التعليم العالي، ولا سيما الجامعة اللبنانية.

٦٠ - واستنادا إلى الدعم المالي المقدم من البرنامج الإنمائي ركزت منظمة العمل الدولية تعاونها في خدمة البرامج الحكومية في البلد، بعد أن أعادت تنشيطه، على وضع سياسة فعالة للعمالة وعلى إعـــداد برنامج للتعليم والتدريب المهني يتجاوب مع احتياجات سوق الأيدي العاملة.

٦١ - واستمرت مساعدة البرنامج الإنمائي لوزارة شؤون النازحين عن طريق برنامج إدماج النازحين وتأهيلهم من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن تحقيق نتائج هامة وملموسة يحتاج إلى توفر موارد مالية للأنشطة التنفيذية المتعلقة بإيجاد فرص العمل، وتوليد الدخل، والتنويع الاقتصادي، وتنمية المجتمعات المحلية وما إلى ذلك. ويلزم المزيد من دعم المجتمع الدولي للإسراع بتنفيذ برنامج إعادة النازحين وتوسيع نطاق أنشطة التأهيل والرقعة التي تغطيها.

٦٢ - التنمية المتوازنة للمناطق: أحرز تقدم مرض، وإن كان محدودا، في تنفيذ برنامج التنمية الريفية المتكاملة لبعلبك - الهرمل؛ وتعود محدودية هذا التقدم إلى القصور في الموارد المتاحة في إطار المرحلة الأولى، التي ستنتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد أنشئت في إطار المرحلة الأولى لبرنامج الطوارئ آلية تنفيذية لتقديم الدعم العاجل للمزارعين والمجتمعات المحلية القروية، وبدأ العمل فيها من أجل زراعة

المحاصيل البديلة. وقام البرنامج الإنمائي بصياغة المرحلة الثانية من البرنامج بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبدعم من وكالات متخصصة. ويشمل برنامج تنمية المناطق في المرحلة الثانية، الذي سينفذ على دفعتين على مدى خمس سنوات، برنامجا وطنيا يضم عنصرين أحدهما في مجال الاستثمارات المادية والآخر اجتماعي اقتصادي. ويشمل العنصر الأخير برامج فرعية ثلاثة وهي: التحديث الزراعي والتنويع الاقتصادي، وتقديم الدعم المباشر للمجتمعات المحلية، وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية. ويركز البرنامج تركيزا شديدا على الحد من الفقر، إذ ينصب فيه الاهتمام على أكثر مناطق البلد تعرضا للإهمال وأفقرها. وستتبع منظمات الأمم المتحدة نهجا موحدا فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية المتكاملة في المنطقة. كما سيقدم دعم قوي إلى الأنشطة الرامية إلى ايجاد فرص العمل واستدامة مصادر الرزق، ولا سيما بتوفير القروض. بيد أن بدء المرحلة الثانية وما سيتلوه من بلوغ أهداف البرنامج يتوقفان على توافر الموارد المالية الكافية.

٦٣ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض تقديم الدعم التقني لوزارة الزراعة، بينما واصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تقديمه لوزارة الصناعة، وذلك بهدف تشجيع التنويع والتحديث في الميدان الاقتصادي. وفي السياق ذاته، انتهت وزارة السياحة من إعداد خطة رئيسية للتنمية السياحية بدعم من البرنامج الإنمائي والمنظمة العالمية للسياحة.

٦٤ - وساعد البرنامج الإنمائي على إجراء مشاورات مع الحكومة أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض بهدف صياغة برنامج لإنعاش جنوب لبنان وتنمية إمكانياته. وتتمثل الفكرة الأساسية في الانتقال بالأنشطة التنفيذية على نحو سلس من السلام إلى التنمية دون انقطاع. وقد أكسب الصراع العنيف الذي اندلع في نيسان/أبريل ١٩٩٦ قوة دفع للجهود الرامية إلى صياغة هذا البرنامج وتنفيذه. وقدم في هذا الصدد في أيار/مايو ١٩٩٦ مشروع اقتراح بالمساعدة التمهيدية لكي تقوم الحكومة باستعراضه. ويحتاج هذا البرنامج إلى تعبئة الموارد من المانحين الثنائيين والدوليين.

٦٥ - إدارة البيئة: واصل البرنامج الإنمائي تقديم مساعداته المشاريعية من خلال مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ في وزارة البيئة، وذلك بتوفير الخبرة التقنية والخدمات الاستشارية والتدريب وما إلى ذلك. وبذلت جهود كثيرة لتقديم المشورة المتعلقة بالسياسة العامة والمشورة القانونية ولإعداد البرامج والمشاريع، ولا سيما في سياق متابعة المبادرات التي تمخض عنها مؤتمر قمة ريو. وفي مطلع عام ١٩٩٦، وافقت الحكومة على مشروع للتنوع البيولوجي من أجل حماية ثلاث مناطق طبيعية محمية وإدارتها ووقعت عليه؛ وهو أول مشروع في لبنان يموله مرفق البيئة العالمية (٢,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة). ويجري، منذ ذلك الحين، إعداد طائفة كبيرة من المشاريع لكي ينظر في تمويلها عن طريق مرفق البيئة العالمية أو من مصادر تمويل أخرى لها صلة بالبرامج التي أوصى بها مؤتمر قمة ريو.

٦٦ - أنشطة أخرى: واصلت المديرية العامة للآثار ووزارة الثقافة، تحت إشراف اليونسكو وبدعم مقدم من البرنامج الإنمائي وبالتعاون مع الشركة اللبنانية لإعمار وإنماء وسط بيروت تنسيق وتمويل البحوث والمسوح والحفر في المواقع الأثرية الرئيسية في المنطقة التجارية في بيروت التي يجري تعميرها. والشركة المذكورة ملتزمة بضمان سير عمليات الحفر الأثرية وأشغال التعمير التي تضطلع بها هي نفسها

بطريقة منسقة تعود بالفائدة على جميع الأطراف. وتقدم اليونسكو المساعدة الإنشائية للعمليات الميدانية التي تشرف عليها أفرقة الخبراء اللبنانيين والأجانب من البلدان المختلفة.

٦٧ - ويقوم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حاليا بوضع برنامج يعنى بدور الجنسين في التنمية يتوقع له أن يبدأ في أواخر عام ١٩٩٦. وكان البرنامج الإنمائي قد شرع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، في تنفيذ مشروع دعم مبادرات المجتمع المدني لبرنامج "محافل من أجل السلم" تحت إشراف وزارة التعليم العالي والثقافة وتوجيهها. وقد جرت الموافقة حتى أول حزيران/يونيه ١٩٩٦ على أربعة مشاريع وهناك خمسة مشاريع أخرى قيد الدراسة الفعلية.

جيم - تعبئة الموارد

٦٨ - نفذ منسق الأمم المتحدة المقيم عددا من المبادرات أثناء الفترة قيد الاستعراض لدعم أهداف الحكومة وبرامجها. وشملت هذه المبادرات تعبئة الجهود المتصلة بتقاسم التكاليف من جانب الحكومة والأطراف الثالثة وتحديد الموارد المحتمل إتاحتها للبرامج المواضيعية وللأغراض الخاصة. وبقدر ما تبين أن تعبئة الموارد من المانحين الثنائيين عن طريق منظومة الأمم المتحدة صعبة بسبب تغير الأولويات في المنطقة أساسا أحرز بعض النجاح في التعبئة لتتقاسم الحكومة تكاليف عدد كبير من الأنشطة، هي تأهيل الإدارة العامة، والإصلاح المالي، والبيئة، والطيران المدني. ويتوقع أن يؤدي اتباع النهج البرنامجي الى فتح آفاق جديدة لتقاسم التكاليف البرنامجية.

٦٩ - وأدت علاقات العمل الجيدة للغاية التي أقيمت مع مجموعة البنك الدولي في الفترة السابقة الى وضع ترتيبات تعاونية لدعم عدد من البرامج والمشاريع الرئيسية المضطلع بها في مجالات المالية والتنمية المؤسسية وتنمية المجتمعات المحلية وتخفيف حدة الفقر.

٧٠ - وقد واصل البرنامج الإنمائي أثناء الفترة السابقة توفير المساعدة للحكومة فيما يتعلق بإدارة التعاون التقني. وضمن سياق البرنامج الوطني للإصلاح الإداري، ساعد البرنامج الإنمائي على تعبئة الموارد التي بلغ مجملها ٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويوفر البرنامج الوطني للإصلاح الإداري إطارا لمشاركة مانحين متعددين، والمساهمون الرئيسيون فيه حاليا هم البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد الأوروبي. وقد استفاد الإعداد الناجح والتنفيذ الأولي للبرنامج الوطني للإصلاح الإداري بالمشاورات والدعم المستمرين من جانب البنك الدولي.

٧١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي الإقليمي لمنطقة بعلبك - الهرمل (المرحلة الثانية) يعتبر استمرار الدعم المالي والتقني من حيث الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي، بما فيه البرامج الائتمانية أمرا أساسيا لانتشال المنطقة من الفقر ونقص التنمية وإدماجها في التيار الرئيسي للتنمية وقد وفر منسق الأمم المتحدة المقيم الدعم لاجتماع للمانحين الدوليين بشأن برنامج التنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك - الهرمل عقد بمبادرة من الحكومة واستضافته حكومة فرنسا (باريس، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥). وأثنى الاجتماع على الجهود التي تبذلها حكومة لبنان في المجالات المختلفة لمكافحة المخدرات وأعرب كثير من المانحين عن

رغبتهم في دعم احتياجات البرنامج (٣٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧). ووفر منسق الأمم المتحدة المقيم بعد ذلك الدعم لاجتماعات المتابعة وأجرى اتصالات في لبنان بغرض تحويل اهتمام المانحين ونواياهم الطيبة الى نتائج ملموسة. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٦، لم يتوافر سوى دعم محدود من المانحين ولم يكن ذلك كافيا فيما يتعلق بما ارتئى من قضاء دائم على زراعة المحاصيل غير المشروعة واشتغال بعمليات التنمية المستدامة.

٧٢ - وتواصلت أثناء الفترة قيد الاستعراض، جهود منسق الأمم المتحدة المقيم من أجل تعبئة الموارد للمساعدات الإنسانية ولتخفيف الحالة التي يعاني منها السكان المحليون في جنوب لبنان. وسيتاح الدعم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ولدعم عملية تأهيل الحكم المحلي وإعادة تنشيط الإمكانات الاقتصادية المحلية وتنميتها. ويتوقف تنفيذ هذا البرنامج على تعبئة دعم المانحين.

٧٣ - وظهرت أثناء الفترة قيد الاستعراض مبادرات برنامجية ومشاريعية جديدة، سيتطلب تنفيذها توفير دعم خارجي من المانحين بالإضافة الى الاحتياجات البرنامجية التي نوقشت أعلاه. وتشمل مجالات الأولوية التي تحتاج للمساعدة التعليم الأساسي وسبل العيش المستدامة ودور الجنسين في التنمية وتطوير الإحصاء، والتأهيل الاجتماعي - الاقتصادي للنازحين العائدين.

دال - إدارة حالات الطوارئ

٧٤ - بُعيد اندلاع الصراع في نيسان/أبريل ١٩٩٦، عقد منسق الأمم المتحدة المقيم اجتماعا لفريق الأمم المتحدة لإدارة حالات الطوارئ، الذي ظل يجتمع بصورة منتظمة طوال الأزمة لرصد التطورات وتحديد الاحتياجات وتعبئة مساعدات الأمم المتحدة وتنظيمها. كما قام فريق الأمم المتحدة لإدارة حالات الطوارئ، بناء على طلب الحكومة، بإعداد النداء الدولي وبتنفيذ ما يتصل بذلك من عمليات الرصد والمتابعة مع المانحين.

٧٥ - وفي يوم الجمعة الموافق ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وجهت الأمم المتحدة، بالنيابة عن الحكومة، نداء دوليا، عن طريق إدارة الشؤون الانسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وكان الغرض من نداء الأمم المتحدة تكميل النفقات الباهظة التي سبق أن تكبدتها الحكومة اللبنانية وغطت القطاعات التالية: الأغذية، والصحة، والمياه، والإمدادات الاجتماعية الأساسية، والإدارة والتنظيم، واستهدف النداء حشد ما مجموعه ٨,٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة استجابة لاحتياجات الإغاثة في حالات الطوارئ والاحتياجات الانسانية و٠٠٠ ٢٠ عائلة شديدة العوز تمثل ما بين ٠٠٠ ١٠٠ و٠٠٠ ١٢٠ شخص، خلال الفترة الممتدة من نهاية نيسان/أبريل إلى نهاية تموز/يوليه (ويلاحظ أنه بعد توجيه النداء، ازدادت الاحتياجات ازديادا عظيما مع تزايد عدد النازحين. وبحلول ٢٥ نيسان/أبريل، تجاوزت التبرعات التي قدمها ٢٨ بلدا وبضع منظمات وصناديق دولية ١١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وضمت الجهات المتبرعة الرئيسية كلا من الأرجنتين، واليابان، والنرويج، والمملكة العربية السعودية، وألمانيا، وسويسرا، والسويد، وإيطاليا، والاتحاد الأوروبي، وصندوق الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية. وبحلول ٣١ أيار/مايو، ارتفع مجموع التبرعات المقدمة استجابة للنداء إلى ١٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (عدا التبرعات

العينية). واستجابة للنداء تعهد مانحون بدفع أموال تخصص لأنشطة تنفذها السلطات الوطنية، ومنظمات غير حكومية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من خلال إدارة الشؤون الانسانية وهيئات الأمم المتحدة التي تتمتع بالقدرة على تنفيذ العمليات الانسانية في لبنان. وتكفلت بتنسيق التبرعات الدولية إدارة الشؤون الانسانية من خلال نيويورك وجنيف، ومنسق الأمم المتحدة المقيم في بيروت.

٧٦ - وطوال فترة الصراع، قدم فريق الأمم المتحدة لإدارة حالات الطوارئ الدعم الاداري للجنة العليا للإغاثة. وتعهد مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم بتعبئة الموارد؛ وقدم الدعم في مجال إدارة المعلومات وتنسيقها، بما في ذلك تقدير الاحتياجات ورصدها والإبلاغ عنها، واشترى سلع الإغاثة وأشرف على توزيعها، وعلى مراقبة هذا التوزيع لا سيما في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبمساعدة من تلك القوة؛ وقام، نيابة عن بضع مؤسسات حكومية، باستلام إمدادات الإغاثة وإدارتها وتوزيعها؛ واستهل الإعداد لمرحلة التأهيل. وسار التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة بطريقة ممتازة. وقدمت إدارة الشؤون الانسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة دعمها لعملية التنسيق، وأوفدت اثنين من موظفيها أثناء الأزمة وفي الفترة التي أعقبتها مباشرة، من أجل تعزيز نظام منسق الأمم المتحدة المقيم فيما يختص بإدارة الأنشطة الانسانية. وزيدت القدرة السوقية لقاعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الموجودة في صور، لأجل مناولة المساعدات الانسانية، وذلك بتعيين موظف من البرنامج الانمائي ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة، وبتقديم معدات اتصالات واستئجار مستودع.

٧٧ - وقدم البرنامج الانمائي وإدارة الشؤون الانسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة دعمهما لتنظيم حلقة عمل بشأن الدروس المستخلصة فيما يتعلق بإدارة الكوارث والتخطيط في المستقبل للتأهب لحالات الطوارئ، وهي حلقة عقدها منتدى المنظمات غير الحكومية اللبنانية يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦. وضمت حلقة العمل ممثلين للجنة العليا للإغاثة، ومجموعة من الوزارات والوكالات المعنية، فضلا عن ممثلين للمجمع المدني والمانحين ومؤسسات الأمم المتحدة. ويتوقع تنفيذ الاقتراحات المتعلقة ببناء القدرات في مجال التأهب للكوارث خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، وذلك بدعم من منظومة الأمم المتحدة.

سادسا - الاستنتاج

٧٨ - سيحتاج لبنان الى وقت طويل والى موارد ضخمة لكي يستعيد ما خسره أثناء العقدين الماضيين نظرا لوجود أبعاد وأوجه كثيرة لعملية الانتعاش. وستحتاج العملية الى جيل لإنجازها وستؤدي الى تعبئة إمكانات البلد بشكل كامل. وفي الواقع، يعتمد استقرار البلد وانتعاشه وتنميته الاقتصادية في الأجل الطويل على تمام التوصل الى فض للصراع، وعلى التحديث السياسي والاجتماعي، وعلى الإصلاحات الاقتصادية.

٧٩ - والأسباب الرئيسية التي تمنع تحقق إمكانات البلد لم تختف. وحتى الآن لم يتحقق التنفيذ الكامل لاتفاق الطائف، كما لا يزال يتعين على البلد أن ينجز القضية الصعبة المتمثلة في مفاوضات إحلال السلام في الشرق الأوسط. وما زالت المشاكل الهيكلية تؤثر على أداء الاقتصاد وانتعاشه.

٨٠ - ولا بد أن تستمر الحكومة في المضي سريعا على طريق التعمير والانتعاش الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية، لأن عدم القيام بذلك من شأنه أن يقوض النمو الاقتصادي والسلامة المالية والاستقرار الاجتماعي. وقد ظلت الحكومة أثناء فترة الاستعراض ملتزمة كل الالتزام ببرنامج التعمير الطموح. وتدعو الضرورات المالية الملحة والآثار المترتبة على الصراع الذي اندلع في نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى إجراء استعراض دقيق للأهداف والأولويات ونطاق برنامج التعمير والتنمية.

٨١ - وبالرغم من البلبلة الجزئية، فإن الأداء فيما يختص بالاقتصاد وبالتعمير ظل جديرا بالالتفات في عام ١٩٩٥. وكان النمو قويا بالرغم من استمرار بطء الانتعاش في أجزاء مختلفة من القطاعات الانتاجية التي لا تزال بعيدة عن استغلال إمكاناتها الكاملة. ولا ينبغي للأداء المرضي الذي تحقق مؤخرا أن يخفي الحاجة الى معالجة المشاكل الهيكلية بحزم في مجالات الاقتصاد والمشاكل الاجتماعية المتجذرة والحاجة الى المضي بسرعة فيما يتعلق بتأهيل القدرات وإصلاح الإدارة العامة.

٨٢ - ويجري حاليا إكمال مرحلة التأهيل الطارئ بينما تتجه الأنظار لتستشرف منظورا إنمائيا. ولا بد أن يكون المنظور في الأجل القصير الى المتوسط إنمائي المنحى بحيث يضمن مساهمة البرامج في تحقيق الانتعاش الدائم. وفي هذا الصدد يتعين ذكر الحاجة الى وضع برامج وسياسات وطنية قوية تهدف الى تعزيز إدارة القطاع العام، وتنمية موارد البلد البشرية، وتلبية الاحتياجات الأساسية، ولا سيما احتياجات الفقراء، وحفظ البيئة الطبيعية وإدارتها، وما إلى ذلك. وستعمل زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي وزيادة المشاركة على تسهيل وتعزيز عملية التعمير والتنمية على الصعيد الوطني.

٨٣ - وسوف يساعد الاستمرار في تعمير لبنان وتنميته على تعبئة الموارد الانتاجية الوطنية والاعتماد بشكل مطرد على التمويل الآتي من السوق الدولية. بيد أن مساهمة المجتمع الدولي من خلال التعاون الإنمائي، أي إتاحة المنح والقروض الميسرة، يظل أمرا أساسيا لسنوات عديدة قادمة. والمجتمع الدولي مدعو لتوفير الدعم اللازم لتغطية احتياجات التعمير المالية من خلال آلية الفريق الاستشاري المخطط لإنشائها، التي تجري دراستها حاليا. والفريق الاستشاري الذي سترأسه الحكومة سيقوم بتعبئة ٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى فترة طولها خمس سنوات لتلبية احتياجات التعمير العاجلة، بما في ذلك إصلاح الأضرار التي سببتها أعمال العنف في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٨٤ - وظل الدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة وسير عملها أثناء الفترة قيد الاستعراض سلسان مرضيان. ويجب زيادة تطوير نهج التنمية البشرية المستدامة ونطاقها، وإدماجها بشكل كامل في الخطط والأعمال الوطنية. بيد أن البرامج والمبادرات الحكومية ذات الأولوية التي دعيت مؤسسات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لها، تواجه المزيد من المعوقات المتصلة بالموارد. ويجب التغلب على هذه المعوقات بتعبئة مستويات ملائمة من الموارد المالية. وبخلاف ذلك، لن يتيسر الاستمرار أو النظر في تنفيذ برامج التعاون على نحو كفؤ فعال. وقد ذكرت أعلاه مجالات الأولوية التي تستحق الدعم الخارجي المقدم من المانحين الى برامج منظومة الأمم المتحدة في لبنان.

٨٥ - ولا يقتصر دور منسق الأمم المتحدة المقيم ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في لبنان على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وعلى عملية تعبئة الموارد المتصلة بها، وإنما يشمل أيضا الدعم المتصل بالسياسات العامة والدعم الاستشاري لصنع القرار على الصعيد الوطني فيما يتعلق بقضايا التعمير والتنمية وبرامجهما. كما يشمل بذل جهود رفيعة المستوى في مجال الدعوة للقضايا الدولية ذات الأولوية والبرامج الدولية وتوفير الدعم التقني المتصل بها. وتتمتع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمركز يتيح له القيام، نيابة عن الحكومة، بإدارة برامج التعاون التقني وستواصل منظومة مؤسسات الأمم المتحدة في لبنان تطوير هذه الأدوار لدعم الأهداف الوطنية المتصلة بالتعمير والتنمية.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

- - - - -